

کشمیر

ومکانہاں فی الاتحاد الہندی



ب. ر. تشوہان

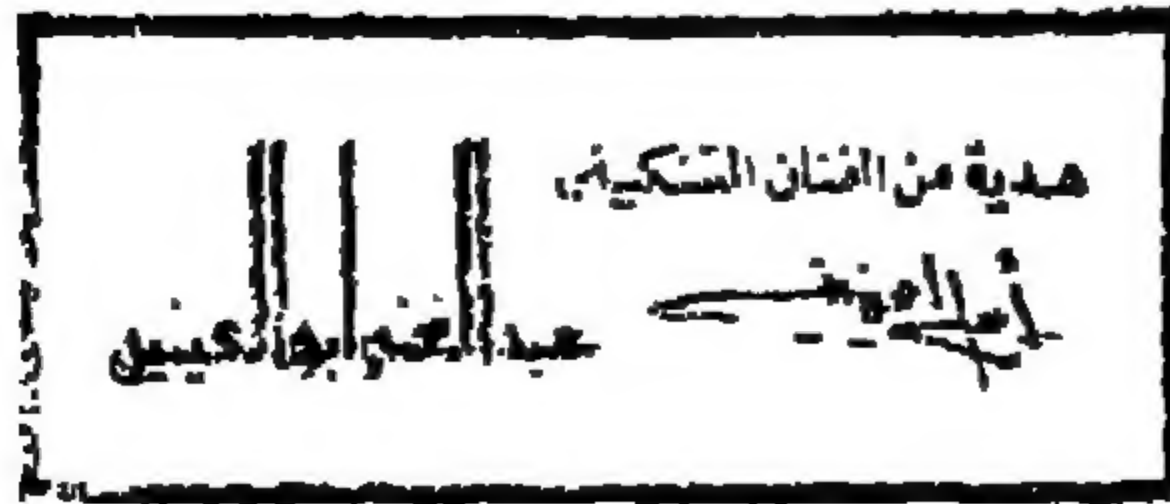
Sp
Co
95
D6

کشمیر ومکانہا فی الاتحاد الہندی

بقلم

ب. ر. تشوہان

ماجستير في العلوم السياسية والقانون (دہلی)
ودكتوراه في القانون (ميونخ)



محتويات الكتيب

صفحة	
١	كلمة عامة ٥
٢	الخلفية التاريخية والدستورية ٦
٣	الوضع القانوني لكشمير وولايات الأمراء الهندية الأخرى
٧	قبيل استقلال الهند ٧
٤	قرار استقلال الهند (١٥ أغسطس ١٩٤٧) وأثره على
٩	وضع كشمير ٩
٥	انقضاء السيادة والتطورات التالية ١١
٦	اتفاقية حالة التوقف ١٢
٧	رجال القبائل ، ورجال العصابات الباكستانيون ، والجنود الباكستانيون من نظاميين وغير نظاميين يقومون
١٣	بغزو كشمير ١٣
٨	الانضمام : صورته ، ومتطلباته ، وآثاره ١٤
٩	الاستفتاء - مسألة داخلية ١٧
١٠	الاستفتاء باعتباره مطلب القانون الدستوري والدولي -
١٨	استحالة تحقيقه - الطرف المذنب ١٨
١١	الاستفتاء وحق تقرير المصير في القانون الدولي ٢١
١٢	كشمير في الأمم المتحدة ٢٤
١٣	دور الدين في السياسة الهندية ٢٨
١٤	التقدم السياسي والاقتصادي في كشمير ٣١
١٥	المسألة الحقيقية ٣٢

كشمير ومكانتها في الاتحاد الهندي

١ - كلمة عامة

تبلغ مساحة ولاية جامو وكشمير ٢٢٢,٨٠٠ (١) كيلو متر مربع ، ويقدر عدد سكانها بنحو ٤,٣ ملايين نسمة . وتتكون الولاية من ثلاثة أجزاء : جامو ، ووادي كشمير ، ولداخ . وغالبية سكان جامو من الهندوس ، وغالبية سكان لداخ من البوذيين ، وأما في وادي كشمير فالغالبية من المسلمين . وفي المراحل الأولى من التاريخ الهندي ظلت كشمير مركزاً هاماً للثقافة الهندوسية واللغة السانسكريتية .

فاللغة الكشميرية المستعملة في وادي كشمير تشمل نسبة مئوية كبرى من الكلمات السانسكريتية ، كما أن السكان المسلمين هناك ، ومعظمهم ممن اعتنقوا الإسلام في الجزء الأخير من مدة حكم المغول ، ما زالوا محتفظين بالطابع الهندي التقليدي - طابع التسامح الذي لم يتأثر بروح التعصب الذي كان يديه الغزاة الأجانب . وإلى هذا العامل الهام ينسب وجود الوثام الطائفي بدرجة أفضل نسبياً في كشمير التي قلما شاهدت اضطرابات طائفية على الرغم من تكون سكانها من عناصر مختلفة . وتساعد هذه العوامل أيضاً على إيضاح حقيقة ، كانت بدونها تبقى عسرة الفهم مشوشة للأفكار ، ألا وهي : لماذا نهب الغزاة من رجال القبائل وغيرهم من الباكستانيين في عام

(١) تشمل هذه المساحة تلك المنطقة الواقعة تحت الاحتلال الباكستاني والصيني غير المشروع . . .

١٩٤٧ - ٤٨ مسلمي كشمير ، واعتدوا على نساءهم وخطفوهن ، وأساءوا معاملتهن بنفس الطريقة التي أساءوا بها إلى هندوسى كشمير من رجال ونساء فى الجزء الذى أغاروا عليه من جامو وكشمير ؟

٢ - الخلفية التاريخية والدستورية الأولى

كانت كشمير فى بادئ الامر جزءاً من مملكة السيخ ، ولما هزم البريطانيون السيخ ، وأخضعوهم للسلطة البريطانية عقدوا معهم معاهدة « أمريتسار » بتاريخ ١٦ مارس من عام ١٨٤٦ ، وبمقتضاها بيعت كشمير لراجا جولاب سينغ ، حاكم جامو وقتئذ بثمن قدره ٧,٥ ملايين روبية بريطانية هندية . غير أن بعض الناس ينتقدون « صفقة البيع هذه » . ولكن على هؤلاء النقاد أن يذكروا أن ضم أرض عن طريق عقد بيع أمر معروف فى القانون الدولى . وأوضح مثل لذلك هو بيع روسيا لإقليم الاسكا إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٨٦٧ .

وبعد أن اتخذت ولاية جامو وكشمير وضعها الجديد فى عام ١٨٤٦ ، ظلت كغيرها من الولايات الهندية التابعة للأمراء ضمن الإمبراطورية البريطانية .

وكان من أثر كفاح حزب المؤتمر الهندى فى سبيل تحرير البلاد من الحكم البريطانى أن قامت بعض المنظمات السياسية فى ولايات الأمراء أيضاً للغرض عينه ، وكانت جامو وكشمير من بين هذه الولايات ، إذ تكون فيها حزب المؤتمر الإسلامى لكل جامو وكشمير فى شهر أكتوبر سنة ١٩٣٢ ، وكان مؤسسه ورئيسه الشيخ محمد عبدالله ، الذى حوَّله إلى المؤتمر الوطنى فى شهر يونيه من عام ١٩٣٨ حتى يحظى بتأييد حزب المؤتمر الوطنى لكل الهند ، الأمر الذى حدا

بالسيد غلام عباس إلى إحياء المؤتمر الإسلامى بقصد اتباع سياسة
الرابطة الإسلامية لكل الهند .

واضطرب مهراجا جامو وكشمير تحت ضغط هياج بعض العناصر
والأحزاب السياسية (وأحياناً بدافع من نفسه) ، إلى إدخال بعض
الاصلاحات الدستورية التى ربما أحس الناس بعدم كفايتها . كذلك
شاهدت الولاية أيضاً بعض الاضطرابات فى الوقت الذى تكونت
فيه حركة « غادروا الهند » فى عام ١٩٤٢ .

٣ - الوضع القانونى لكشمير وولايات الأمراء الأخرى

قبيل استقلال الهند

وقبل ١٥ أغسطس من عام ١٩٤٧ كانت ولايات الأمراء
الهندية (وعددها ٦٦٠ تقريباً) ومن بينها ولاية جامو وكشمير ،
تابعة للتاج البريطانى ، وتحت سيادة الإمبراطورية البريطانية .
ويقول ن . د . فارداتشاريار إن ولايات الأمراء الهندية هذه
لم تكن قط ولايات مستقلة ذات سيادة^(١) .
ويسمى لوترباخت هذه الولايات ، ولايات تابعة ، ويعرب
عن رأيه فيما يلى :

« ليس للولاية التابعة مكان إطلاقاً فى أسرة الأمم ، وهى بالتالى ،
أيا كان الغرض ، ليست شخصية دولية ، ولا تخضع للقانون الدولى .
هكذا كان وضع الولايات الهندية التابعة لبريطانيا العظمى ، والتى لم
تكن لها علاقات إطلاقاً بين بعضها البعض أو بينها وبين الدول الأجنبية »^(٢)

(١) كتاب « الولايات الهندية والاتحاد » (عام ١٩٣٦) صفحات ٢ ،

٥٨ ، ٥٩ ، ٩٠ .

(٢) كتاب القانون الدولى لأوبنهايم (مجلد ١ سنة ١٩٥٢ ، ص ١٧١ ،

حاشية رقم ٢) .

كذلك أعلن « هول » :

« إن الولايات المحمية مثل الولايات التي تشملها الإمبراطورية الهندية التابعة لبريطانيا العظمى لا تخضع للقانون الدولي » (١) .

ويقول تارالك نات داس :

« في الواقع أن الولايات التابعة للأمراء لم يكن لها قط وضع دولي . ولقد توصل أساتذة العلوم السياسية الهنود ، الذين وزنوا بدقة كل العوامل ، قانونية كانت أم سياسية ، إلى نتيجة أن الرأي القائل بأن الأمراء الهنود (تحت السيادة البريطانية المطلقة) كان لهم حقوق السيادة باعتبارهم حكاماً - هذا الرأي هو في الواقع خرافة لا أساس لها (٢) . ويقسم لورنس الولايات إلى ثلاثة أقسام ، ولايات ذات سيادة ، وولايات لا سيادة لها ، وولايات ذات سيادة جزئية ، ثم يقول :

« يتحدث الناس أحياناً عن الولايات الهندية الأهلية على اعتبار أنها ولايات مستقلة ، ولكنها في الواقع لا تتمتع حتى بالسيادة الجزئية بالمعنى الذي يقصده القانون الدولي من هذا التعبير ، لأنها غير مسموح لها أن تعلن حرباً أو تعقد صلحاً أو تدخل في مفاوضات مع أية دولة سوى بريطانيا العظمى (٣) .

ووصف اللورد كاننج دور ولايات الأمراء على أنه « حاجز تتكسر عاياه الأوج أثناء العاصفة التي كان يمكن أن تجتاحنا (بريطانيا) بموجة واحدة عظيمة » (٤) .

ثم إن وثائق كاننج (عام ١٨٦٢) التي نظمت تولى رئاسة الولاية في ولايات الأمراء ، ومبحث اللورد دالهوري ومؤداه

(١) مقال في القانون الدولي نشر عام ١٩١٧ (الطبعة السابعة) ص ٢٧ ، حاشية رقم ١ .

(٢) الجريدة الأمريكية للقانون الدولي لعام ١٩٤٩ ص ٦٠ - ٦١ ، حاشية رقم ١٠ ، ١١ و ص ٦٤ .

(٣) مبادئ القانون الدولي (١٩٣٧) ص ٣٨ ، ٥٥ .

(٤) الكتاب الأبيض عن الولايات الهندية (١٩٥٠) ص ١٢ فقرة ١٣ .

أن التاج البريطاني يستطيع أن يخلق أو يلغى ولايات الأمراء ، وكذلك إعلانات نواب الملك من أمثال اللورد ليتون واللورد كيرزن ، وخطاب اللورد مينتو «باودايبور» يوم أول نوفمبر سنة ١٩٠٩ ، وخطاب اللورد ريدنج التاريخي في عام ١٩٢٦ الذي فيه أوضح لنظام حيدر آباد الوضع القانوني لولايات الأمراء - كل أولئك تثبت أنه لم يكن لولايات الأمراء وضع شخصية القانون الدولي (١).

٤ - قرار استقلال الهند بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ ،

وأثره على وضع كشمير

يشمل قرار استقلال الهند بتاريخ ١٥ - ٨ - ١٩٤٧ نصين صريحين فقط خاصين بولايات الأمراء الهندية وهما القسم الثاني ، العبارة الرابعة ، والقسم السابع العبارة الأولى (ب) :
القسم الثاني العبارة الرابعة :

« . . . وليس هناك شيء في هذا القسم (الذي ينظم التفاصيل الخاصة بالحدود المستقبلية للهند وباكستان) يمكن تأويله على أنه يحول دون انضمام الولايات الهندية إلى أي من الهند وباكستان » .

القسم السابع العبارة الأولى (ب) :

« بانقضاء سيادة صاحب الجلالة على الولايات الهندية تنقضي معها أيضاً كل المعاهدات والاتفاقات التي تكون سارية المفعول وقت تنفيذ هذا القرار بين صاحب الجلالة وحكام الولايات الهندية ، وكذلك كل الأعمال التي كان يمارسها صاحب الجلالة في ذلك التاريخ فيما يتعلق بالولايات الهندية ، وكل الالتزامات القائمة في ذلك التاريخ نحو

(١) أنظر بحث ب . ر . تشوهان : « قرار استقلال الهند عام ١٩٤٧ وأهميته في القانون الدولي - الفصل الخامس بوضع الولايات الهندية .

الولايات الهندية أو حكمها ، وكل السلطات والحقوق والاختصاصات التي لصاحب الجلالة فيما يتعلق بالولايات الهندية سواء أكان عن طريق المعاهدة ، أم المنحة ، أم العرف أم السماح أم غير ذلك . . . » .

ولا بد في هذه المرحلة من إيضاح أن قرار الحكومة الهندية لعام ١٩٣٥ سبق فشمّل نصوصاً تتعلق بانضمام ولايات الأمراء الهندية إلى اتحاد الهند كما كان يتصوره ذلك القرار . وبناء على ذلك شمل قرار حكومة الهند لعام ١٩٣٥ أيضاً الصورة المقررة « لوثيقة الانضمام » ، أي الوثيقة التي بمقتضاها تتم عملية الانضمام .

وترك قرار استقلال الهند لعام ١٩٤٧ ، الذي بنى عليه ظهور دولتي الهند وباكستان إلى حيز الوجود - ترك الحرية لولايات الأمراء التي كان يبلغ عددها وقتئذ ٦٦٠ ولاية تقريباً لتقرر الانضمام إلى الهند أو باكستان .

ويبين التأويل الدقيق للقسم الثاني ، العبارة (٤) مع القسم السابع ، العبارة الأولى (ب) من قرار استقلال الهند لعام ١٩٤٧ ، أنه بعد انقضاء السيادة أصبحت ولايات الأمراء حرة فقط في أن تنضم إلى الهند أو إلى باكستان ، ولكنها لم تكن حرة في أن تكون مستقلة ، ذلك أن صيغة القسم الثاني ، العبارة الرابعة لا يمكن تأويله إلا على أنه ليس هناك إرغام لولايات الأمراء الأهلية على الانضمام إلى دولة معينة من اثنتين (الهند وباكستان) ، بل إن الإرغام ينصب على الانضمام إلى أيتهما فقط . وبين رئيس وزراء بريطانيا وقتئذ ، وهو يوضح ما يترتب على انتهاء السيادة ، حين نظر مشروع القرار في مجلس العموم ، أن حكومة صاحب الجلالة تأمل في أن تجد ولايات الأمراء ، في الوقت المناسب ، مكاناً ملائماً لها في أي من الدولتين الجديدتين : الهند وباكستان .

يضاف إلى هذا أنه لو كان رأى الحكومة البريطانية أن في استطاعة ولايات الأمراء الهندية ، إما فرادى أو مجتمعة ، أن تعلن استقلالها (وهو ما لا يفهم إطلاقاً من نص قرار استقلال الهند المعلن في ١٥ أغسطس ١٩٤٧) لأمكن إيجاد دومنيون آخر يشمل هذه الولايات ، أو لكانت صيغة القرار هكذا : « . . . وليس هناك شيء في هذا القسم يوثل على أنه يحول دون انضمام الولايات الهندية إلى أى من الدولتين الجديدتين أو إعلان أيها للاستقلال » .

فعدم وجود مثل هذا التعبير المذكور آنفاً ، وجلاء رئيس وزراء بريطانيا وقتئذ للأمر يوضحان تمام الإيضاح أن ولايات الأمراء لم يكن لها إلا أن تختار الانضمام إلى أى من الهند أو باكستان ، وأنها لم تكن حرة في أن تصبح مستقلة .

٥ - انقضاء السيادة والتطورات التالية

لم تكن السيادة أمراً خيالياً ، فالدولة صاحبة السيادة لم تتحكم في الشؤون الخارجية لولايات الأمراء وتنظيمها فحسب ، ولكنها كانت أيضاً تحمى هذه الولايات من العدوان الخارجي والثورة الداخلية . وكانت الدولة صاحبة السيادة تستطيع حتى أن تتدخل في الشؤون الداخلية لولايات الأمراء الأهلية وتنظم وراثته رئاسة الولاية . وفوق هذا وذاك كانت الدولة صاحبة السيادة تستطيع أيضاً أن تنقص أو تزيد من رقعة ولايات الأمراء أو حتى تلغى أياً من حدودها^(١) .

إن مفهوم السيادة لم يحدد قانونياً أو بدقة في أى مكان . وكان الموقف غريباً بمعنى أنه من الناحيتين القانونية والفنية كانت السيادة

(١) للمزيد من التفاصيل اقرأ : قرار استقلال الهند لعام ١٩٤٧ ، وأهميته في القانون الدولي (الفصل الخاص بوضع الولايات الهندية - تأليف شوهان) .

مخولة للتاج البريطانى ، مع أنها لم تكن تمارس إلا عن طريق الحكومة البريطانية الهندية فى الهند . وفى ضوء هذا الموقف تجاه التطور الذى كان سينفذ عن طريق قرار استقلال الهند ، لم يكن لولايات الأمراء إلا أن تختار الانضمام إما إلى الهند وإما إلى باكستان . وبعد الانضمام هذا كانت الولاية المعنية تصبح تلقائياً تحت سيادة « الدومنيون » الذى اختارت الانضمام إليه .

٦ - اتفاقية مانه التوقف

لقد انضمت معظم ولايات الأمراء إلى الهند أو باكستان ، مراعية فى ذلك الموقع الجغرافى والتشابه السياسى والثقافى والاقتصادى بينها وبين الدولة التى انضمت إليها ، ولم يتخلف عن اتخاذ هذه الخطوة إلا ولايتان كريان هما ولاية حيدر أباد وولاية جامو وكشمير . وأعان المهراجا هارى سينغ ، حاكم جامو وكشمير وقتئذ ، يوم ١٥ أغسطس ١٩٤٧ أنه يرغب فى تأجيل اتخاذ قرار الانضمام . على أنه عقد اتفاقية « حالة توقف » مع كل من الهند وباكستان^(١) . على أن هذه الاتفاقية لم يكن لها أى أثر على الموقف الذى كانت ستنظمه خطوة الضم . ولقد كان المقصود من اتفاقية حالة التوقف إعطاء الحاكم فرصة للتفكير واتخاذ القرار النهائى . ومن المهم ملاحظة أنه حتى لو كان المهراجا لم يعقد اتفاقية حالة التوقف ، فإن الهند وباكستان كان المطلوب منهما الاحتفاظ بالأمر الواقع فيما يتعلق بالمسائل التى كان يقصد من الاتفاقية تنظيمها . وللأحكام التالية من قرار استقلال الهند لعام ١٩٤٧ أهميتها فى هذا المجال :

(١) أنظر كتاب م . م . ر . خان : الأمم المتحدة وكشمير (١٩٥٦)

القسم السابع ، العبارة الأولى ، والشرط (ج) :

« وعلى الرغم من أى شيء وارد فى الفقرة (ب) (التى تناولت الكلام عن انقضاء السيادة البريطانية) . . . فانه سيستمر سريان مفعول أحكام أية اتفاقية أشير إليها فيها وتكون متعلقة بالعرف والمرور والمواصلات والبريد والتلغراف أو ما شابه ذلك من الشئون ، إلى أن يعلن انتهاء سريان الأحكام المشار إليها حاكم الولاية الهندية أو الشخص المسئول فى المناطق القبلية من الناحية الواحدة ، أو الدولة ذات الاختصاص أو أى جزء منها يعنيه الأمر من الناحية الأخرى ، أو إلى أن تلغىها اتفاقيات لاحقة » .

٧ - رجال القبائل ، ورجال العصابات والجنود النظاميون

وغير النظاميين من باكستانه بغير كشمير

وعلى الرغم من اتفاقية « حالة التوقف » ، فان باكستان فرضت حصاراً على كشمير لكى ترغمها على الانضمام إليها . ففي سبتمبر من عام ١٩٤٧ ، تسلل رجال القبائل المقيمون على الحدود الغربية لباكستان إلى المناطق الغربية والشمالية الغربية من كشمير . وجاء التحريض والمساعدة على عمليات الغزو هذه من رجال العصابات الباكستانيين ، وسكان باكستان ، والجنود غير النظاميين وحتى النظاميين منهم . ولم تكتف الحكومة الباكستانية باتخاذ موقف سلبي بعدم منع هذا الغزو وهذا التسلل ، بل قامت بأعمال إيجابية ، بالمناورة تارة ، ووضع الخطة والتنفيذ تارة أخرى . ومما يثبت هذه الأعمال من جانب الحكومة الباكستانية أنها اعترفت فيما بعد أمام الأمم المتحدة بأن الجنود الباكستانيين اشتركوا اشتراكاً فعلياً فى عمليات الغزو ، وإن تكن قد حاولت تشويش الحقائق بالقول إن الجنود الباكستانيين قد ظهوروا فى الصورة فى مرحلة متأخرة .

إن كل أوجه النشاط والعمليات هذه من جانب حكومة باكستان وشعبها بينت بكل جلاء نقض باكستان ، حكومة وشعباً ، ليس فقط لأحكام قرار استقلال الهند (سنة ١٩٤٧) واتفاقية حالة التوقف بين باكستان وولاية جامو وكشمير ، بل أيضاً للروح والثقة الأدبية اللتين تم عنهما قرارات حزب المؤتمر الهندي والرابطة الإسلامية والتزاماتهما المتبادلة التي كانت أساس تقسيم الهند .

٨ - الانضمام : صورته ، متطلباته ، آثاره

في يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، اتصل المهراجا هاري سينغ حاكم جامو وكشمير بالحكومة الهندية بقصد انضمام الولاية إلى الهند ، وطلب في نفس الوقت حمايتها مما سمي بغزو القبائل لكشمير تحت رعاية حكومة باكستان . ولما كان طلب المهراجا مؤيداً تأييداً شعبياً من المؤتمر القومي لجامو وكشمير ، وهو أكبر منظمة شعبية وسياسية في الولاية (حاربت قبل عام ١٩٤٧ في سبيل الحكم الديمقراطي في الولاية ، وكانت تمثل غالبية شعب الولاية) ، قبلت الحكومة الهندية الطلب ، وبناء على ذلك انضمت ولاية جامو وكشمير إلى الهند يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٤٧ .

وكانت صيغة وثيقة الانضمام التي نفذها حاكم هذه الولاية هي نفس صيغة وثائق الانضمام التي نفذها حكام ولايات الأمراء الأخرى . وكان لا بد من تنفيذ الانضمام وفق صيغة « وثيقة الانضمام » تماماً ، وهي وثيقة في غاية البساطة والإيجاز . ذلك أنها لا تشمل إطلاقاً أية إشارة في صيغة شرط ينهي على إجراء استفتاء : لا كشرط سابق

لعملية الانضمام ولا كمطلب لاحق يجعل عملية الانضمام كاملة (١).
وكما بينا فيما سبق ، لم يذكر قرار استقلال الهند (سنة ١٩٤٧)
آية تفصيلات عما يتبع فى حالة الانضمام ، ولذلك كان الإجراء
الوحيد الذى يمكن اتباعه هو ما جاء بقرار حكومة الهند عام ١٩٣٥
الذى بمقتضاه يجب على حاكم الولاية المعنية أن ينفذ وثيقة الانضمام .
ولعل أعظم ما كان ينتظر من حكام الولايات المعنية ، من قبيل حسن
التصرف السياسى هو أن يأخذوا بعين الاعتبار عوامل معينة مثل
القرب الجغرافى ، والتكوين الاقتصادى والسياسى ، وأمانى الشعب
الثقافية والسياسية المشتركة بينه وبين الدولة المراد الانضمام إليها . وفيما
عدا هذه الناحية الأدبية كان للحاكم ، قانونياً ودستورياً ، السلطة
الكاملة لتنفيذ وثيقة الانضمام . وليس هناك نص كتابى يبين أن دين
سكان ولايات الأمراء كان عاملاً متعلقاً بموضوع الانضمام بأية
طريقة من الطرق ، مع أن باكستان ، إذ ضربت عرض الحائط بكل
الأحكام القانونية والدستورية لكل الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع ،
وحتى بالقرارات والالتزامات الأدبية والسياسية المتفق عليها من
جانب حزب المؤتمر الوطنى ، والرابطة الإسلامية - تدعى أن دين
سكان الولايات هو العامل الوحيد المتعلق بموضوع الانضمام .
والواقع أن وثيقة الانضمام ، من الناحية القانونية والدستورية ،
إذا ما وقعها حاكم إحدى ولايات الأمراء ، وأبلغت إلى حكومة
الدومنيون المختصة فقبلتها ، كانت برهاناً قاطعاً على الانضمام .

(١) وللوقوف على نص وثيقة الانضمام يمكن الاطلاع على ملحق رقم ٤٩
للكتاب الأبيض الخاص بالولايات الهندية ، وكذلك تعقيب على دستور الهند ،
لباسو ، الطبعة الرابعة (١٩٦٤) المجلد الخامس ص ٢٤٤ .

ولم يكن العرض الأدبي لرئيس وزراء الهند بأن شعب ولاية جامو وكشمير ستتاح لهم الفرصة للاعراب عن رغباتهم بشأن الانضمام، إلا بقصد ضمان استقرار ولاية جامو وكشمير في المستقبل. وحتى لو كان مثل هذا العرض قد تكرر، كما تزعم بعض المصادر في أحد خطابات اللورد ماونتباتن (وكان حاكم عام الهند وقتئذ) بعد الانضمام، فإن مثل هذه الإشارة لم تغير من طبيعة عرض كهذا. ومن المهم في هذا السياق تسجيل رأي الدكتور م. ماهاجان، كبير قضاة المحكمة العليا بالهند، وكان يشغل منصب وزير أول ولاية جامو وكشمير حين نفذ انضمام الولاية إلى الهند. يقول الدكتور ماهاجان :

« إن واضعى قرار استقلال الهند لم يتصوروا انضماماً مشروطاً، لأن موقفاً كهذا يكون خارج سياسة البرلمان. إنهم لم يريدوا أن يبقوا أية ولاية هندية معلقة، فنجح القرار بحكام الولايات الهندية سلطة مطلقة لاستخدام حسن تقديرهم للأمور في الانضمام إلى الهند أو إلى باكستان. كما خول حاكم عام الهند السلطة لقبول الانضمام أو رفض العرض، ولكن لم تكن له سلطة لابقاء الموضوع مفتوحاً أو لأن يعلق عليه شروطاً » (١).

ويستطرد ماهاجان فيقول :

« إن الأسباب الأدبية لا يمكن أن تلغى الأحكام الدستورية والقانونية. وحتى المبادئ التوجيهية في الدستور الهندي لا تمنح مثل هذه السلطة ». « فشل هذه الوعود لا يمكن أن تكون ملزمة للهند،

(١) كتاب « انضمام كشمير للهند » ص ١٩، ٢٠، ٢١ تأليف الدكتور

م. ماهاجان.

ولا يمكنها أن تحرم الحكام من سلطاتهم الدستورية (الانضمام إلى أى من الدولتين : الهند وباكستان) (١) .

٩ - الاستفتاء : مسألة داخلية

لقد كان انضمام جامو وكشمير انضماماً كاملاً من الناحيتين الدستورية والقانونية من اللحظة التى فيها قبلت الحكومة الهندية (٢٦ أكتوبر ١٩٤٧) وثيقة الانضمام التى وقعها حاكم جامو وكشمير وقتئذ . وكان عرض التعرف على رغبات الشعب فى ولاية جامو وكشمير عن طريق الاستفتاء مقدماً لشعب الولاية . ولكن لمثل هذا العرض أهمية أدبية فقط ، وهذه الصفة لا يمكن أن يؤثر أو يغير أو يوقف أو يلغى النتائج القانونية المترتبة على قبول وتنفيذ وثيقة الانضمام .

فلاستفتاء لا يمكن أن يكون شرطاً سابقاً على الانضمام ، فضلاً عن أن وثيقة الانضمام لا تشمل على أى نص لانضمام مشروط . ويقول بوتر : « وكان الغرض من الاستفتاء^(٢) (إذا حدث إطلاقاً) أن يؤكد الانضمام ، لا أن يكون محكاً له » . ومن ثم فليس هناك شك فى أن الانضمام كامل ونهائى وتام لا رجوع فيه :

ويقول وولفجانج ابندروث : « يعتبر الانضمام الذى تم فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧ على يدى مهراجا هارى سينغ ، الذى كانت له وحده السلطة القانونية للقيام به - يعتبر ملزماً ونهائياً من الناحية

(١) كتاب « انضمام كشمير للهند » ص ٢١ ، ٢٢ تأليف الدكتور م . ماهاجان .

(٢) بيتان ب . بوتر : « مشكلة كشمير » ، ٤٤ . الجريدة الأمريكية للقانون الدولى (١٩٥٠) ص ٣٦١ .

القانونية . أما شرط أو حكم الاستفتاء فما هو إلا مسألة داخلية تخص الهند ، لأن قرار الاستقلال قد نقل إلى حكام ولايات الأمراء السلطة لاتخاذ القرار النهائي سواء أرادوا الانضمام إلى الهند أم إلى باكستان^(١) .

وحتى المشرعون ، الذين يحاولون محاولة يائسة الدفاع عن موقف باكستان وتبريره على أساس الدين ، يدركون أن انضمام جامو وكشمير إلى الهند صحيح ونهائي .

فالدكتور م . م . ر . خان يعترف :

« بأنه بمقتضى الدستورين الهندي والباكستاني ، اللذين كانا ساريين بعد الاستقلال ، كان كل المطلوب لانضمام إحدى ولايات الأمراء إلى الهند أو إلى باكستان وثيقة انضمام يقدمها الحاكم ويقبلها الحاكم العام في الدولة المطلوب الانضمام إليها . وبقبول الانضمام تكل كل الشروط الدستورية الخاصة به (٢) .

كل هذه الملاحظات لا تدع مجالاً للشك في أن انضمام ولاية جامو وكشمير إلى الهند صحيح ونهائي .

١٠ - الاستفتاء كطلب للقانون الدستوري والدولي ، استناداً

تحقيقه ، والطرف المرتب

إن الناحية الهامة الأولى التي تحتاج إلى جلاء بشأن موضوع الاستفتاء هي أن عرض الوقوف على رغبات شعب جامو وكشمير

(١) وولفجانج ابيندروث في « ويرتربوخ ديس فيلكريختس » لستروب (مجلد ٢ ، ١٩٦١) ص ٢١٣ ، ٢١٤ (ترجمة المؤلف) .

(٢) الدكتور م . م . ر . خان : « الأمم المتحدة وكشمير » (نشرات كراتشي لعام ١٩٥٦ ص ٧٦) .

لم يكن له إلا أهمية أدبية . أما من الناحيتين القانونية والدستورية ،
ومن ثم طبقاً لنصوص القانون الدولي ، فالانضمام تام ، نهائى ،
كامل ، لا رجوع فيه .

أما الناحية الهامة الثانية فهى أن هذا العرض قام به رئيس
الوزراء نهرو قبل أن تحيل الهند القضية إلى مجلس الأمن بزمى طويل .
ومن ثم فقد كان عرضاً مقدماً لشعب جامو وكشمير ، وليس

لباكستان أو الأمم المتحدة . وهو بهذه الصفة لا يعنى أى التزام دولى
فما يتعلق بصحة الانضمام . فإذا كانت الهند قد كررت ذلك العرض
فى مراحل تالية بالنسبة إلى بعض قرارات لمجلس الأمن ، فلم يكن
ذلك إلا تأكيداً لوعدها لشعب جامو وكشمير ، فهى لذلك لم تخلق
أى التزام قانونى نحو باكستان أو الأمم المتحدة .

أما الناحية الثالثة لموضوع الاستفتاء التى ينقصها الوضوح فهى
أن العرض الذى قدم لشعب جامو وكشمير « بأنهم ستتاح لهم الفرصة
للاعراب عن رغباتهم بشأن الانضمام عن طريق استفتاء حر غير
متحيز » . . . هذا العرض عند تحليله يكشف عن عنصرين : أولهما
أن عنصر العرض يشمل هدف العرض ، ألا وهو إتاحة الفرصة
لشعب جامو وكشمير للإعراب عن رأيهم فى الانضمام ، والعنصر
الثانى هو الوسيلة التى يمكن بها تحقيق هذا الهدف ، ألا وهى الاستفتاء
الحر غير المتحيز . ولا يمكن أن يكون هناك خلاف على أن الأهمية
الرئيسية تعلق دائماً على الهدف ، أما الوسيلة فليس لها إلا اعتبار
ثانوى . كذلك ليس هناك من ينكر أنه إذا أصبح استخدام وسيلة
معينة لتحقيق هدف معين ، مستحيلاً وغير عملى ، فمن الطبيعى يجب
استخدام وسيلة أخرى بديلة للوصول إلى ذلك الهدف .

الطرف المترتب : لقد ذهبت الهند إلى الأمم المتحدة تشكو عدوان

باكستان على كشمير ، واعترفت باكستان بصراحة أمام الأمم المتحدة أن جنودها اشتركت بطريق مباشر إيجائي فيما سمي بغزو القبائل لكشمير ، وهو الغزو الذي تبنته باكستان . وعلى ذلك فأول خطوة يجب اتخاذها للقيام باستفتاء لا تحيز فيه ، إذا كان لا بد من إجرائه إطلاقاً ، هي التخلص من آثار العدوان على كشمير^(١). ولقد قصرت باكستان في سحب جنودها من أراضي جامو وكشمير ، كما فشلت الأمم المتحدة في إنهاء آثار العدوان الباكستاني على كشمير . وبعد ذلك أصبحت باكستان عضواً متحمساً في شبكة أحلاف عسكرية تهدف من ورائها إلى إبقاء الأرض التي احتلتها من ولاية جامو وكشمير بطريقة غير شرعية تحت احتلالها غير المشروع . وفي الأمم المتحدة حجبت العوامل السياسية القانون الدولي ، ذلك أنه على الرغم من قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد لم تستطع الأمم المتحدة اتخاذ أية خطوات لإنهاء آثار العدوان . وتحت مثل هذه الظروف أصبح إجراء الاستفتاء كوسيلة لإتاحة الفرصة لشعب جامو وكشمير للاعراب عن رغباتهم بشأن الانضمام ، مستحيلاً ، ولذلك اضطرت الهند إلى استخدام وسيلة بديلة .

استطلاع رغبات الشعب : لقد قرر المؤتمر الوطني لجامو

(١) مع أن باكستان كانت قد حاولت في بادئ الأمر إنكار وجود جنودها في كشمير ، فأنها اضطرت ، في مرحلة تالية ، حينما كشف ممثل الأمم المتحدة الحقيقة ، إلى الاعتراف بها ، الأمر الذي يدل على أنها (باكستان) كانت تعلم أنها لا حق لها في ادعاء ملكية كشمير ، ولكنها أرادت أن تلتهمها بالقوة ، بينما أرسلت الهند جنودها إلى كشمير علناً ، على اعتبار أن هذا من حقها . هذا علاوة على أن كل قرارات الأمم المتحدة ، من ناحية المبدأ ، تعترف بحق الهند في إبقاء جنودها هناك ، بينما تطلب هذه القرارات عينها من باكستان سحب جنودها من كشمير .

وكشمير يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٠ دعوة جمعية تأسيسية إلى الانعقاد . ولقد انتخبت هذه الجمعية التأسيسية على أساس مبدأ التصويت العام للبالغين . كما شمل المؤتمر الوطني لجامو وكشمير في إعلانه عن انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية ، مبدأ حق الشعب في تقرير مصيره ، وكذلك وحدة جامو وكشمير وسلامة أراضيها . وكان على الجمعية التأسيسية أن تعد دستوراً لولاية جامو وكشمير ، وأن تصدر قراراً بشأن انضمام جامو وكشمير إلى الهند .

ولما فشلت جهود الوساطة التي كانت الأمم المتحدة تقوم بها ، والتي تحطمت بسبب أخطاء باكستان ، ولما أصبح إجراء الاستفتاء مستحيلاً تحت هذه الظروف ، أصدر شعب جامو وكشمير قراره عن طريق الهيئة المنتخبة التي تمثله تمثيلاً صحيحاً ، وأعني بها الجمعية التأسيسية التي أتمت مهمة وضع دستور لكل ولاية جامو وكشمير يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ . وأيدت^(١) الجمعية التأسيسية ، في نفس الوقت ، انضمام جامو وكشمير إلى الهند . وأصبح دستور جامو وكشمير ساري المفعول ابتداء من ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ . وأما ذلك الجزء من كشمير الذي احتلته جنود باكستان احتلالاً غير مشروع ، والذي يسمى كشمير الحرة ، فما زال في واقع الحال تحت احتلال باكستان .

١١ - الاستفتاء وهو تقرير المصير في القانون الدولي

إن التضمينات القانونية «لحق تقرير المصير» ، الذي يكثر

(١) انظر مقال «بوتر» في الجريدة الأمريكية للقانون الدولي (١٩٥٠) ص ٣٦١ ، «لقد كان الغرض من الاستفتاء أن يؤكد الانضمام لا أن يكون محكاً له» .

الحديث عنه في مجال القانون الدولي، تستحق بعض الدراسة الدقيقة^(١). فالرئيس ولسون ، في خطابه ، الذي ألقاه أمام الكونغرس يوم ١١ فبراير سنة ١٩١٨ ، أعلن : « إن الشعب والإقليم يجب عدم المقايضة عليهما ». وفكرة « حق تقرير المصير » التي كانت إحدى النقاط الأربع عشرة ، التي شملها برنامج ولسون للسلام ، والتي أعلنت في أواخر سني الحرب العالمية الأولى ، أثارت مفهوماً للفلسفة السياسية يدعو إلى التفكير ، وأعنى به مفهوم « الجنسية الواحدة – والدولة الواحدة » ، الذي يفهم منه أنه « يجب أن يكون لكل جنسية واحدة دولة واحدة (وطن جغرافي) خاصة بها » ، وبالعكس « يلزم أن تتكون كل دولة من جنسية واحدة ». ومنذ ذلك الحين ظل هذا المفهوم موضوع تفكير وخلاف سياسيين ، ولم يصر قط مبدأ عاماً مقبولا دون أى اعتراض . إن هذه الفكرة عرضت ، بنوع خاص ، لتعزيز مصلحة الشعب المستعمر الذي يمانى من الامبريالية الاستعمارية . وأما في إطار الدول المستقلة فلم يكن لهذه الفكرة أية أهمية أكثر من بحثها من الوجهة النظرية وتعقيب بعض فقهاء السياسة عليها . وبناء على هذا ما زال هناك دول مكونة من عناصر مختلفة في كل أنحاء العالم على الرغم من فكرة ولسون التي أشرنا إليها آنفاً . ومثل هذه الدول تقدم لنا الأمثلة على دول تشمل في سكانها أكثر من جنسية واحدة ، وحالات أخرى فيها الشعب الذي ينتمى إلى جنسية واحدة له أكثر من دولة واحدة .

(١) انظر ستارك : « مقدمة للقانون الدولي » (١٩٦٣) ص ١١٥ ، ١١٦ .
ثم إيجلتون : « الجريدة الأمريكية للقانون الدولي » (١٩٦٣) ، مجلد ٤٧
ص ٨٨ - ٩٣ .

وأما في مجال القانون الدولي ، فقد جاء في المادة الأولى (والفقرة الثانية) من ميثاق الأمم المتحدة أن أحد أغراض الأمم المتحدة هو « تنمية العلاقات الودية بين الأمم ، على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب » . وتقول المادة الخامسة والخمسون : « إن الأمم المتحدة ستعمل على رفع مستويات المعيشة ، وإيجاد فرص العمل للجميع ، وتوفير ظروف التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي » ، إلى غير ذلك « بقصد إيجاد حالة من الاستقرار والرخاء اللازمين لتكوين علاقات ودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير لكل الشعوب » .

إن روح هذه النصوص تعني أن الأمم المتحدة ستتمنى العلاقات الودية بين الدول وتعمل على تحقيق الخير الاقتصادي والاجتماعي ، واضعة نصب الأعين مبدأ المساواة في الحقوق بالنسبة للأمم والشعوب المستقلة ، ومبدأ تقرير المصير بالنسبة للشعوب التابعة المستعبدة . ولا يشمل ميثاق الأمم المتحدة أي نص إطلاقاً يدل على أنها ستنفذ بالقوة مبدأ حق تقرير المصير بالنسبة لجزء من شعب دولة مستقلة في نطاق الإطار الدستوري الداخلي للدول التي تشمل شعوباً مستقلة . وإذا نظرنا إلى هذا الموضوع من زاوية أخرى وجدنا أن مبدأ تقرير مصير الشعوب لا يمكن بأي حال اعتباره مبدأ من مبادئ القانون الدولي المعترف بها والمقبولة من الجميع ، لأنه لا يكون مبدأ من مبادئ القانون الدولي المألوفة ، ولا قانون المعاهدات ، ولا هو مندمج في « المبادئ العامة لقانون معترف به من الأمم المتمدينة » . كما أن قرارات المحاكم القضائية الدولية لم تقبله قط على أنه أحد مبادئ القانون الدولي التي تطبقها الأمم المستقلة في نطاق إطارها

الدستورى الداخلى . وقل أن يستخدم هذا المبدأ فى العرف المتبع بين الدول ، وهذه الصفة ومن تلك الزاوية أيضاً قل أن يسمى مبدأ من مبادئ القانون الدولى .

والضم على اعتبار أنه طريقة كسب أرض دولة ما ليس من الضرورى ، فى القانون الدولى ، تحقيقه عن طريق الاستفتاء ، والاستفتاء وحده . والملاحظات « بيرير » ، التى نوردتها فيما يلى ، أهميتها فى هذه المناسبة :

« إن الاتحاد أو الانضمام الإرادى لولاية إلى ولاية أخرى ليس نادر الحدوث (بل كثيره) عن طريق قرارات بلدية يتفق عليها ، مثل القرار الإنجليزى بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٧٠٧ ، والقرار الأسكتلندى بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٧٠٧ ، أو عن طريق إعلان الانضمام (كما فى حالة انضمام كشمير إلى الهند فى سنة ١٩٤٧) . وفى كل هذه الحالات يجب اعتبار كل متطلبات القانون الدولى مستكملة إذا كانت الهيئات المختصة فى الدول المعنية (التى لها ، بمقتضى أحكام الدستور فى كل منها ، هذه السلطة ، أو سلطة تمثيل كل دولة منها دولياً) ، تعلن اتفاقها بطريقة ملزمة . ويكون من غير الضرورى إجراء استفتاء ، أو انتخابات عامة ، أو أى شيء من هذا القبيل » (١) .

ومن ثم يصبح الاستفتاء شرطاً غير ضرورى إطلاقاً للانضمام فى نظر القانون الدولى .

١٢ - كشمير فى الأمم المتحدة

لقد أحالت الهند القضية إلى منظمة الأمم المتحدة يوم أول يناير سنة ١٩٤٨ لكى تتجنب ضرورة غزو باكستان بقصد القضاء على غزو باكستان لكشمير ، وبذا تتجنب أيضاً حرباً علنية بين البلدين (لأن النزاع تطور فعلاً فيما بعد إلى تصادم مباشر بين جنود باكستان وجنود الهند) .

(١) ليربوخ دى فولكيرختس (مجلد ١ ، ١٩٦٠ ص ٣٣٨) .

ومن المهم من ناحية التحليل القانوني للقضية ، الإشارة إلى قراراتين اتخذهما مجلس الأمن بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٤٨ ، ٥ يناير ١٩٤٩ ، بما أن باكستان وبعض مصادر أخرى تحاول تأييدها ، تعلق أهمية كبيرة على هذين القرارين :

أولاً - جزء ٢ أ - ١ من قرار ١٣ أغسطس ١٩٤٨ يقول :

« بما أن وجود جنود باكستان في أراضي ولاية جامو وكشمير يشكل تغييراً جوهرياً في الموقف ، منذ اعتراف حكومة باكستان أمام مجلس الأمن ، بتمهيد حكومة باكستان بسحب جنودها من تلك الولاية » .

ثانياً - وجاء في الفقرات ٣ أ ، ٣ ب ، ٤ أ من قرار ٥ يناير سنة ١٩٤٩ ما يلي :

(٣ أ) « سيرشح سكرتير عام الأمم المتحدة بالاتفاق مع اللجنة مديراً للاستفتاء يكون ذا مكانة دولية عالية ومتمتاً بالثقة العامة . وستعينه رسمياً في مركزه حكومة جامو وكشمير » .

(ب) وسيستمد مدير الاستفتاء من ولاية جامو وكشمير السلطات التي يراها ضرورية لتنظيم الاستفتاء وإدارته ، ولضمان حريته وعدم التحيز فيه » .

(٤ أ) « وبعد تنفيذ الجزء الأول والجزء الثاني من قرار اللجنة بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٨ ، وعندما ترى اللجنة أن الأحوال السلبية قد عادت إلى الولاية ، ستحدد اللجنة ومدير الاستفتاء بالتشاور مع حكومة الهند التصرف النهائي بالجنود الهندية وجنود الولاية ، على أن يراعى في مثل هذا التصرف أمن الولاية وحرية الاستفتاء » .

وتقول الفقرة الثانية من قرار ٥ يناير سنة ١٩٤٩ :

« سيجرى الاستفتاء عندما تجد اللجنة أن اتفاقي وقف إطلاق النار والهدنة قد نفذتا ، وأن ترتيبات الاستفتاء قد استكملت » .

وقبل التعقيب على أحكام هذين القرارين نرى أنه من الضروري أن نبين أن مسألة كشمير في الأمم المتحدة يجب فحصها في ضوء عوامل أساسية معينة هي : (١) أن الهند هي التي عرضت موضوع

كشمير على الأمم المتحدة ، ومن ثم كانت الهند هي الشاكية وباكستان هي المعتدية ، وبهذه الصفة لا يمكن أن نضع الهند وباكستان في مركز واحد في مواجهة موضوع كشمير . (٢) كانت المسألة المعروضة على الأمم المتحدة مقصورة على إزالة آثار الغزو الذي أيدته باكستان والذي يسمى بغزو رجال القبائل ، وتكون الأمم المتحدة غير مختصة بالاعتراض على صحة انضمام جامو وكشمير إلى الهند إذا ثبت أن الضم كان مستكملاً من الناحية القانونية بمقتضى نصوص الوثائق الدستورية الهندية الخاصة بالموضوع . وأية محاولة كهذه من جانب الأمم المتحدة لفتح موضوع بحث الانضمام يجب اعتباره تدخلاً من الأمم المتحدة في الشؤون الهندية الداخلية ، الأمر الذي تمنع الأمم المتحدة من التعرض له حسب نص العبارة السابقة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ، التي تقول : « ليس هناك في الميثاق الحالى ما يخول الأمم المتحدة حق التدخل في أمور تعتبر أساساً في دائرة الاختصاص المحلى لأية دولة من الدول » . وكذلك تعتبر أية محاولة من جانب الأمم المتحدة للتدخل في عملية تكامل جامو وكشمير مع الهند تدخلاً في شؤون الهند المحلية ، حيث أن هذه الشؤون تتناول المظهر الدستوري الداخلي للهند^(١) . (٣) كان موضوع الاستفتاء مسألة هندية داخلية ، لأن عرض الاستفتاء لم يعن أى التزام قانوني ، وبهذه الصفة لم يكن إلا عرضاً أدبياً من جانب الهند على شعب جامو وكشمير . وكما أوضحت الهند حتى لمستر

(١) انظر أيضاً « نمو العلاقات الدستورية بين جامو وكشمير والهند ١٩٥٠ -

١٩٦٠ » بقلم س . ب . جاجوتا في « جريدة معهد القانون الهندي » مجلد ٢ (١٩٦٠) ص ٥١٩ وما بعدها للوقوف على عملية التكامل الدستوري لولاية جامو وكشمير مع الاتحاد الهندي بعد الانضمام .

جارينج ، رئيس مجلس الأمن وقتذاك ، الذي زار الهند في فبراير - مارس سنة ١٩٥٧ بسبب عجز الأمم المتحدة عن سحب الجنود الباكستانية من جامو وكشمير ، ورفض باكستان إزالة آثار العدوان ، وكذلك بسبب عضوية باكستان في أحلاف عسكرية - لهذه الأسباب أصبح الاستفتاء مستحيلاً ، ولذلك تعرفت الهند على رغبات شعب جامو وكشمير عن طريق وسيلة بديلة ، هي وسيلة الجمعية التأسيسية لجامو وكشمير ، وهي جمعية تمثل الشعب ، فضلاً عن قيامها بمهمة وضع دستور لجامو وكشمير ، واستئمانها أيضاً على التصديق على الانضمام أو تأييده . وفي مثل هذا الموقف أصبحت أحكام قرارات مجلس الأمن الخاصة بالاستفتاء في حكم المهمة . (٤) لقد أعلن المشرع الأسترالي ، سير أوين ديكسون ، الذي أرسله مجلس الأمن وسيطاً بالنيابة عن الأمم المتحدة وناطقاً بلسانها - أعلن بجلاء في تقريره المقدم بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ أن تسلي رجال القبائل الباكستانية وغيرهم من المتطوعين الباكستانيين وعزوهم كشمير ، وكذلك احتلال بعض أجزاء منها بواسطة الجنود الباكستانيين ، أعمال تتنافى مع القانون الدولي^(١) . ومعنى هذا أن الأمم المتحدة قد وجدت أن باكستان تعتبر معتدية في كشمير . وهذا التقرير له أهمية خاصة لأنه جاء بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، أي بعد قرارى مجلس الأمن المذكورين آنفاً بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٨ ، ٥ يناير سنة ١٩٤٩ . ومن ثم يجب قراءة القرارين ككل ، واعتبارهما

(١) ويرتربوخ ديس فولكريختس (ستروب مجلد ٢ ، ١٩٦١) ص

معدّلين بتقرير ديكسون الذى صدر بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠
والذى يقول إن باكستان ببقائها فى كشمير لا تكون إلا معتدية ،
ومخالفة للقانون الدولى .

ويمكن أن نضيف إلى هذه الحقائق الأساسية أنه حتى قرارات
مجلس الأمن تسلم ، من ناحية المبدأ ، بأن انضمام جامو وكشمير إلى
الهند عملية كاملة غير قابلة للاعتراض . ومما يثبت هذا التأويل
والتأكيد أنه حتى تلك القرارات تعتبر وجود جنود باكستان فى
كشمير أمراً مخالفاً للقانون الدولى ، وهذه الصفة ترى انسحاب
أولئك الجنود من جامو وكشمير ، حيث أن أمن الولاية وحرية
الاستفتاء إن هما إلا مسئولية الجنود الهنود وجنود الولاية لا غير ،
الأمر الذى يثبت أنه من حق الجنود الهنود البقاء فى ولاية جامو
وكشمير طبقاً للقانون الدستورى والقانون الدولى كذلك . وفوق
هذا وذاك هناك برهان جلى يثبت أن الأمم المتحدة تعتبر ، من ناحية
المبدأ ، أن انضمام كشمير إلى الهند صحيح قانوناً وكامل وغير قابل
للاعتراض ، ألا وهو أن مدير الاستفتاء ، طبقاً لقرار مجلس
الأمن ، كان سيتم تعيينه بواسطة حكومة جامو وكشمير ، التى كان
عليه أن يستمد سلطته منها .

١٣ - دور البرين فى السياسة الهندية

(أ) عند تقسيم الهند : من الأمور الهامة جداً أن نذكر هنا أن
المؤتمر الوطنى الهندى كان الحزب الرئيسى لكل الهند ، الذى كافح
وحارب خلال القرن العشرين ضد الحكومة البريطانية ليحرر الهند
من نير الامبريالية البريطانية . ومن الناحية الأخرى كانت الرابطة

الإسلامية تساعد دائماً الحكومة البريطانية لتخفت صوت حزب المؤتمر الوطني الهندي . ويتضح الموقف الصعب الذي سيق إليه حزب المؤتمر مرغماً من أنه اضطر في النهاية إلى أن يختار بين أهون الشرين : شر إطالة الحكم الاستعماري في الهند ، وشر تقسيم الهند . ولو اتخذ الحزب سياسة جامدة لأمكن نشوب حرب أهلية . وفي مثل هذا الموقف قبل حزب المؤتمر شر تقسيم الهند^(١) على اعتبار أنه أخف الضررين . ولكن هذا حدث مرة واحدة ، ومرة واحدة فقط ، ولا تريد الهند أن يتكرر مرة أخرى .

وفي يوم ٣ يونيه سنة ١٩٤٧ أعلن رئيس الوزراء «اتلي» في مجلس العموم البريطاني أن الحكومة البريطانية ستمنح كلا من الهند وباكستان وضع الدومنيون ، بعد تقسيم الهند ، إلى دولتين يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ . ولقد اشتمل هذا الإعلان على خطة لتقسيم الهند إجمالاً ، وتقسيم البنجاب والبنغال ، ولإجراء الاستفتاء في مديرية الحدود الشمالية الشرقية ، ومقاطعة سيلهت باسم^(٢) . ولقد قبلت لجنة الرابطة الإسلامية لكل الهند مشروع تقسيم الهند يوم ٩ يونيه سنة ١٩٤٧ ، وكان مجموع الأصوات المؤيدة للمشروع ٤٠٠ صوت والمعارضة ثلاثة . كذلك قبلت لجنة حزب المؤتمر الوطني لكل الهند المشروع يوم ١٥ يونيه سنة ١٩٤٧ ، ووافقة ١٥٣ صوتاً ومعارضة ٢٩ صوتاً . وبعد أن قبل الطرفان هذا المشروع ، أدمج بكل تفصيلاته في قرار استقلال الهند لعام ١٩٤٧ :

(١) انظر العبارة الثانية (٢) (ج) من قرار استقلال الهند لعام ١٩٤٧ .

(٢) انظر العبارة الثالثة (٢) من قرار استقلال الهند لعام ١٩٤٧ .

من هذا يتضح أن مفهوم « الاستفتاء » كان معروفاً قبلاً لحزب المؤتمر وللرابطة الإسلامية أيضاً ، وكانا قد بحثاه بالتفصيل وفكرا فيه بامعان فيما يتعلق بالجزء من البلاد الذى يكون فيه إجراء الاستفتاء ضرورياً . وبناء على ذلك اشتمل قرار استقلال الهند بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ على نصوص صريحة ، كان الاستفتاء فى مديرية الحدود الشمالية الشرقية وفى مقاطعة سيلهت سيجرى وفقها . ولا يقرر قرار استقلال الهند (١٥ أغسطس ١٩٤٧) أية سابقة للتقسيم فى المستقبل أو استفتاء على أساس الدين أكثر من هذه النصوص الواضحة . علاوة على ذلك فإنه على الرغم من أن تقسيم الهند فيه عنصر دينى قام على أساسه ، فإن مثل هذا المبدأ لم يكن قابلاً للتطبيق إطلاقاً على ولايات الأمراء الهندية .

(ب) من أجل المستقبل : لقد أكدت الهند مراراً أن الدين لا يقوم بأى دور فى الحياة السياسية أو العرف الدستورى فى الهند . فأراء الهند فى هذا الشأن معروفة فى كل أنحاء العالم .

« فى ضوء سياسة عدم التحيز الدينى ، والحياد الدينى ، وهى السياسة التى تسير عليها الهند ، تسقط الحجة القائلة بأن أغلب سكان جامو وكشمير مسلمون ، ولا يكون لما أية قيمة إطلاقاً » (١) .

علاوة على ذلك يجب ألا يغيب عن البال أنه ما زال هناك نحو ستين مليوناً من المسلمين يعيشون فى الهند . إن كشمير ، فى رأى باكستان ، ما هى إلا لعبة شطرنج ، أما فى رأى الهند فلإنها مسألة تنطوى على مجتمع بشرى حى .

(١) ويرتربوخ ديس فيلكرينختس (ستروب مجلد ٢ ، ١٩٦١ ص ٢١٤) ، (ترجمة المؤلف) .

١٤ - التفرم السياسى والاقتصادى فى كشمير

لكى يحس الإنسان نبض الشعب عليه أن يعرف أن سكان كشمير على الجانب الهندى من خط وقف إطلاق النار قد أحرزوا تقدماً سياسياً واقتصادياً هائلاً . فنذ انضمام جامو وكشمير إلى الهند ، جرى فى كشمير ثلاثة انتخابات عامة . وكشمير لها دستور لها الخاص الواضح ، وعلمها الخاص ، ورئيس ولايتها الخاص المنتخب . ولكشمير وضع خاص لا تستمتع به أية وحدة أخرى من الاتحاد الفيدرالى الهندى . وفضلاً عن هذا فإن كشمير قد نفذت إصلاحات زراعية تقدمية جداً . وطبقاً لهذه الإصلاحات أخذت الأراضي ، دون دفع تعويض ، من كبار الملاك ووزعت على الفلاحين .

أما سكان كشمير على الجانب الباكستانى من خط وقف إطلاق النار فيعانون من السيطرة التعسفية ، والقمع الاستبدادى ، وهناك لا يخطر على البال مثل هذا التقدم السياسى والاقتصادى الذى ينعم به أخوان لهم على الجانب الهندى .

وأقوى برهان على تأكيد الاعتقاد بأن الشعب على جانبي خط وقف إطلاق النار يباركون انضمام جامو وكشمير إلى الهند هو أن عدداً كبيراً من اللاجئين المسلمين ما زالوا يواصلون الهروب من الجانب الباكستانى إلى الجانب الهندى .

ثم إن إنكار الحريات المدنية على سكان باكستان ، والسياسة التى لا ينقطع من لاجئى طوائف الأقليات (غير المسلمين) من الهندوس والمسيحيين والبوذيين الذين يفرون من بنغال الشرقية إلى الهند ، والفظائع التى يرتكبها النظام الباكستانى ضدهم - كل هذا دليل قاطع على مقدار الأهمية التى تعلقها باكستان على حق تقرير المصير ! !

١٥ - المسألة الحقيقية

يجدر بنا هنا أن نشير إلى ملاحظات بيتان بوتر فيما يلي :
« يعزى فشل الأمم المتحدة إلى بعض أخطاء ارتكبتها لجنة الأمم المتحدة ، وإلى التدخل غير الحكيم نوعاً ما من جانب بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وهو التدخل الذي أثار الظنون بمشاعر مضادة للهنود أو مؤيدة للمسلمين ، ناهيك عن الرغبة في إقامة قواعد جوية » . (١)

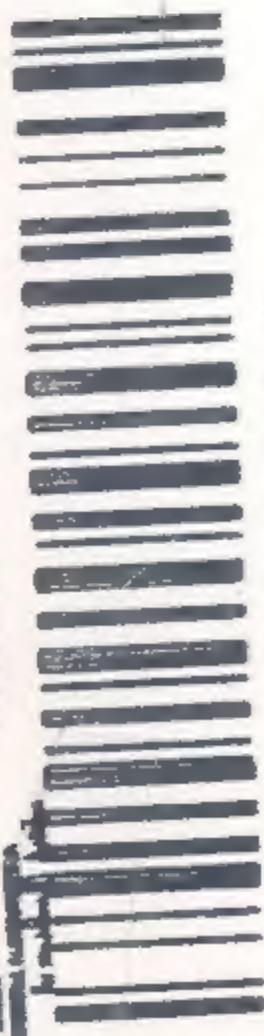
ولأنه لمن المؤسف بنوع خاص أن بريطانيا ، وقد كانت طرفاً في قرار حكومة الهند لعام ١٩٣٥ وقرار استقلال الهند لعام ١٩٤٧ ، تتجاهل ، دون أي اكتراث ، نصوص هذه الوثائق المتعلقة بموضوع الانضمام ، وهكذا تتصرف تصرفاً يناقض كل المناقضة قوانينها الخاصة والعرف الدستوري المتبع فيها ، كما يناقض أيضاً التزامات القانون الدولي .

لأنه من الواضح تماماً أن انضمام ولاية جامو وكشمير إلى الهند يعتبر كاملاً ، وصحيحاً ، ونهائياً ، ولا رجوع فيه ، طبقاً للقانون الدستوري الهندي والباكستاني ، وللقانون الدولي أيضاً . ومن الواضح أيضاً أن باكستان معتدية على كشمير . لهذا فإن المسألة الحقيقية في كشمير تتعلق فقط بذلك الجزء من جامو وكشمير الذي يجد نفسه تحت الاحتلال الباكستاني ، وهو احتلال فرض بالقوة في مخالفة صريحة للقانون الدستوري والدولي . ولا بد من تحرير سكان كشمير المغلوبين على أمرهم في الجزء الذي تحتله باكستان من كشمير ، حتى يتمكنوا من الاستمتاع بالتقدم والميزات السياسية والاقتصادية والثقافية التي يستمتع بها إخوانهم على الجانب الهندي ، ولا يفصلهم عنهم إلا خط وقف إطلاق النار .

(١) الجريدة الأمريكية للقانون الدولي (١٩٥٠) ص ٣٦٢ .



Bibliotheca Alexandrina



0632621

ol.
x.
03
3

f.